مقدمة

شهد العالم مجموعة من التغيرات المتلاحقة والمتسارعة أفرزت نظاما عالميا جديدا، نتج عنه تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية، عن طريق إزالة الحواجز والحدود والحمايات والنماذج الاقتصادية القديمة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وتنامي دورها، مما أدى إلى اشتداد المنافسة التي أدت بدورها إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية.

ويتجه الواقع العالمي في ظل هذه التغيرات إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة في التصدي لمختلف المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. كما أن التجربة الدولية تظهر بجلاء أهمية هذا القطاع الذي تتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يهدف إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني. فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية يجعلها القوة المحركة لاقتصاديات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها.

ولقد أخذت كل من المغرب وتونس والجزائر باستشعار الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة ورفع مستوى معيشة أفرادها، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة وحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث قامت كل منها بإصلاحات بارزة لتعزيز المحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات من خلال سن ترسانة كبيرة من القوانين والتشريعات وكذا إنشاء المؤسسات المساندة والداعمة لها.

ونظرا للأخطار المرتقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر؛ خاصة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها هذه الدول للدخول إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية، كان لزاما عليها ايجاد سياسات تعمل على النهوض بهذا القطاع لمواجهة المنافسة الشديدة لمنتجاتها مع المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي، عن طريق تهيئة المناخ المناسب لها وتخليصها من العقبات التي تواجهها، وقد استغلت السلطات في المغرب وتونس والجزائر فترة الإصلاحات التي مرت بها لتبنّي آلية جديدة عرفت ببرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعد التأهيل ضرورة حيوية لمستقبل هذه المؤسسات، وهو تحول جذري في عقليات التسيير وتقنيات التنظيم والانتاج والتصرف في الموارد المالية، وتوظيف الطاقات البشرية. حيث تم الشروع في برنامج التأهيل في المغرب وتونس والجزائر قصد تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من رفع تحديات منطقة التبادل الحر. فبرنامج التأهيل الذي تبنته المغرب وتونس والجزائر هو عملية أساسية مكمّلة للسياسات الاستراتيجية التي تبنّتها هذه الدول من أجل النهوض بقطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي باشرته في التسعينات من القرن الماضي. وقد شكّل هذا البرنامج حافزا أساسيا لها لتطوير نفسها من الأفكار القديمة التي كانت سائدة، بتبني تكنولوجيا صناعية متطورة، تمكنها من التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية.

ومما سبق يبدو جليا أن هناك علاقة ترابطية بين برامج التأهيل الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية وبين درجة تنافسية هذه الاقتصاديات.

وعليه يمكن وضع الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من المغرب وتونس والجزائر؟

ويمكن تجزئة هذا السؤال الرئيسي إلى جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني لكل من المغرب وتونس والجزائر؟
- ماهي العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الثلاثة؟
- ما هو مستوى النتائج المحققة من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة؟
- هل السياسة المتبعة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر مبنيّة على أساس الفروع التنافسية للاقتصاد الوطني لكل بلد؟

فرضيات البحث:

بعد القراءات الأولية للبحث، ارتأينا تبني الفرضيات التالية، كإجابات مؤقتة للبحث:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لاقتصاديات كل من المغرب وتونس والجزائر، وهي تساهم بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم المشاكل والعراقيل التي تواجهها؛
- تعدد برامج التأهيل الموضوعة من طرف السلطات المغربية والتونسية والجزائرية يساهم في الرفع من القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم برامج التأهيل وتحسين المحيط العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر تمّ من خلال إفراز مجموعة من الآليات والتدابير؛
- تبنّي برنامج التأهيل من طرف أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر مرتبط بتوفر المعلومات اللازمة والدقيقة حوله.
- نجاح برنامج التأهيل في الدول المغاربية مرتبط بمدى نجاعة تطبيقه على أساس الفروع التنافسية لهاته البلدان.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على المشاكل الحقيقية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر والوسائل الضرورية لترقيتها وتطويرها؛
- إظهار الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في المغرب وتونس والجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- إبراز الاهمية الاقتصادية لبرنامج التأهيل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر؛
- إظهار مدى اتباع السلطات العمومية في المغرب وتونس والجزائر لسياسة منهجية مبنيّة على أساس دراسات وتخطيط في عملية تطبيق برامج التأهيل.

أسباب اختيار الموضوع

إن الدافع الأساسي لاختيار هذا الموضوع هو الميول الشخصي للبحث في كل ما هو جديد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مناقشة أهم القضايا المعاصرة حول هذا القطاع، خاصة مع التحديات التي تواجهها المغرب وتونس والجزائر لترقية اقتصاداتها والرفع من القدرة التنافسية لمنتجاتها، في ظل التغيرات السريعة التي فرضت عليها نتيجة توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والدخول في منطقة التجارة الحرة، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أهم محرك للنمو الاقتصادي، مع تبني هذه الدول لبرنامج التأهيل باعتباره أحد الأساليب الجديدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. كما نبع دافعنا لاختيار هذا الموضوع كمحاولة منا للمساهمة في إثراء المكتبات الجامعية بمثل هذه المواضيع.

منهج البحث

نظرا لطبيعة هذا الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتتبع الخطوات التي عرفها برنامج التأهيل في المغرب وتونس والجزائر، والأطر القانونية المواكبة لها وكذلك الوسائل والآليات المستعملة لإنجاحه، لتحديد نقاط القوة والضعف، معتمدين في ذلك على المراجع النظرية المتخصصة في هذا المجال، وعلى جملة القوانين والمراسيم المنظمة لها وكذلك المؤتمرات والدراسات والندوات العلمية التي تناولت هذا الموضوع وعلى دراسة الحالة، بالاستناد على تحليل للمعطيات والنتائج المتحصل عليها في الجانب النظري ومطابقتها مع النواة الاستراتيجية للفروع التنافسية المكونة للاقتصاد الوطني لكل دولة، والتي تم الحصول عليها بتحليل المعطيات المتحصل عليها من قاعدة البيانات CHELEM.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التأهيل وأظهرت جميعها مدى أهمية التأهيل في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات بصفة عامة، ومن بين هذه الدراسات يمكن ذكر ما يلي:

- الدراسة التي أعدتها اليونيدو"ONUDI" (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) سنة 2002 من قبل Mohamed Lamine Dhaoui تحت عنوان:

Guide Méthodologique, Restructuration mise à niveau et compétitivité industrielle

حيث قسّم هذا البحث إلى قسمين: تناول القسم الأول منهجية اعادة الهيكلة والتأهيل، وتناول القسم الثاني برامج التأهيل المساعدة التي وضعتها "ONUDI" في اطار الخبرة الدولية لإعادة الهيكلة الصناعية والتأهيل في تونس والمغرب والجزائر ومصر والبرتغال.

وقد أتت هذه الدراسة لترد على جملة من التساؤلات التي نادت بها العديد من الدول التي تبنت برنامج اليونيدو "ONUDI" لتأهيل مؤسساتها.

ويكمن هدف هذه الدراسة في بيان أهمية هذا البرنامج في رفع ديناميكية المؤسسات ودعمها وتحسين إنتاجيتها والرفع من قدرتها التنافسية في الدول محل الدراسة.

إلا أن هذه الدراسة تبدو غير شاملة فهي لم تبرز جميع برامج التأهيل المتبعة في المغرب وتونس والجزائر، بل هي مقتصرة فقط على برامج التأهيل المسطرة من قبل اليونيدو "ONUDI"، كما أنها لا تحتوي على جميع الاحصائيات الخاصة ببرنامج التأهيل.

- الدراسة التي أعدتها الوكالة الفرنسية للتنمية AFD سنة 2005 تحت عنوان:

Le programme de mise à niveau des entreprises: Tunisie, Maroc et Sénégal.

من طرف الباحثين Hervé Bougault و Ewa Filipiak، وقد قسّمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول؛ تناول الفصل الأول الأساسيات الخاصة ببرنامج التأهيل، من تعاريف ومكوّنات عامة متعلقة بهذا البرنامج، وتناول الفصل الثاني برنامج التأهيل في تونس: مكوّناته وأهدافه ونتائجه، أما الفصل الثالث فقد تناول برنامج التأهيل في المغرب بتحديد مفاهيمه العامة ومكوناته الأساسية، بالإضافة إلى النتائج الأولية المتحصل عليها بعد تطبيقه، وتناول الفصل الأخير برنامج التأهيل في السينغال؛ حيث حدد الكاتبان من خلال هذا الفصل المفاهيم العامة لهذا البرنامج وأهم مكوّناته الأساسية ونتائجه الأولية.

وكان هدف الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD" في دعم برنامج التأهيل والبرامج المساندة له في تونس والمغرب والسينغال، محاولين ربط ما جاء فيها مع التعداد السكاني المتزايد في هذه الدول وارتفاع معدلات البطالة وازدياد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وقد بين الباحثين من خلالها نجاح انطلاق برنامج التأهيل في تونس وتعثره في المغرب وعدم شفافيته في

السينغال. وقد اكتفت هذه الدراسة ببعض البرامج التي سطرتها تونس والمغرب، ولم تبين النجاح الذي شهده برنامج التأهيل بعد تطبيقه بشكل كلي في تونس مع دخولها إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

– الدراسة التي أعدت من طرف المنتدى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (FEMISE) سنة 2007 تحت عنوان:

Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée: le cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie.

من قبل مجموعة من الباحثين، وتناول هذا البحث برنامج التأهيل في خمسة فصول تناول الفصل الأول الجانب النظري لبرنامج التأهيل، وباقي الفصول تناولت برنامج التأهيل للدول محل الدراسة وهي تونس والمغرب والجزائر ومصر والبرتغال، باعتبار هذه الأخيرة هي أول دولة قامت بتطبيق برنامج التأهيل، ومدى نجاحه في البلدان الأخرى. وكان يهدف هذا التقرير إلى تقييم سياسة التأهيل المعتمدة في تونس والمغرب والجزائر ومصر خلال عشر سنوات: من 1995 إلى 2005، كما اعتمد على تحليل المعطيات والبيانات الخاصة ببرنامج التأهيل في الدول محل الدراسة. إلا أن النتائج المتوصل إليها لم ترق إلى الدقة المرجوة منها نظرا لتضارب المعلومات حول برنامج التأهيل وكذلك ضعف المعلومات المتوفرة ونقصها.

– الدراسة الرابعة كانت سنة 2013 بعنوان "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي" وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، مقدمة من طرف الأستاذ حسين يحيى، وقد قسم الباحث دراسته هذه إلى خمسة فصول، تناول في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التأهيل والتنافسية واهتمام الحكومات في دول المغرب العربي بها ومفاهيم عامة حول الفعالية والكفاءة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي. وتناول الفصل الثاني برنامج تأهيل المؤسسات التونسية من خلال عرض وتحليل لمكونات هذا البرنامج والنتائج المتحصل عليها. وفي الفصل الثالث تناول برنامج تأهيل المؤسسات المغربية من خلال عرض وتحليل للمكونات والأهداف والنتائج المحققة من هذا البرنامج وانعكاساته على المؤسسات المغربية. وفي الفصل الرابع تناول برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية من خلال عرض وتحليل البرنامج المطبق في الجزائر وحصيلة هذا البرنامج ومدى مساهمته في ترقية المؤسسات في الجزائر. وفي الفصل الأخير تمّ تقييم برامج التأهيل وقياس فعاليتها في دول المغرب العربي. وكان هدف هذه الدراسة هو تبيان معظم برامج التأهيل المتبناة في المغرب وتونس والجزائر مع التركيز على فعالية وكفاءة هذه البرامج في دفع عجلة التنمية ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الدراسة لم تسلط الضوء على الفروع التنافسية في البلدان محل الدراسة ومدى تطبيق برامج التأهيل في هذه الدول على أساس النواة الاستراتيجية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تمس جوهر الاقتصاد الوطني في المغرب وتونس والجزائر، وهذا من خلال إبراز دور التأهيل وأهميته في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والتونسية والجزائرية، باعتبارها أداة فعالة للدخول إلى السوق العالمية وإنشاء قيمة مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات، كما أن هذا البحث يسلط الضوء على برنامج التأهيل باعتباره أداة فعالة وضعتها السلطات العمومية في الدول محل الدراسة عن طريق تحليل لمختلف جوانبه ومدى مساهمة هذا الأخير في ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خطة البحث:

من خلال ما تقدم وللإجابة على الاسئلة المطروحة والتأكد من الفرضيات، تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول بحيث:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر.

ويحتوي هذا الفصل على مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولين إبراز أهميتها وخصائصها وأهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها مع إعطاء بعض الحلول لهذه المشاكل. كما تم التطرق الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر من خلال إعطاء نظرة حول النسيج الصناعي في الدول المعنية، وأهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى أهم العقبات الرئيسية التي تواجه تطورها وتنميتها.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان: منهجية برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وتونس والجزائر.

حيث تم التطرق في البداية إلى أسس برنامج التأهيل: ماهيته وأهدافه ومكوناته الرئيسية، بالإضافة إلى دراسة التشخيص الشامل وعلاقته ببرنامج التأهيل، كما حاولنا خلال هذا الفصل إبراز واقع برنامج التأهيل في المغرب وتونس والجزائر ومدى حاجة هذه الدول لهذا البرنامج في رفع أداء مؤسساتها الصناعية، كما تم التطرق إلى إجراءات تشغيل وتمويل البرنامج عن طريق مؤسسات وهياكل الدعم، وقد حاولنا كذلك إعطاء تقييم لسير هذا البرنامج في الدول محل الدراسة.

وختمنا بالفصل الثالث الذي بدأناه بوضع مفاهيم عامة حول التنافسية ومؤشرات قياسها، وكيفية تحديد النواة الاستراتيجية التي تعتبر لب الاقتصاد لأي دولة. فقمنا بتحديد الفروع الأكثر تنافسية للدول الثلاثة والتي تملك فيها كل دولة ميزة تنافسية، وداخل هذه الفروع عينا النواة التي تشكّل أساس الاقتصاد في كل بلد أي حددنا القطاعات الأكثر تنافسية والتي يملك فيها كل بلد ميزة تنافسية، حيث داخل هذه القطاعات

قمنا بتعيين المنتجات التي يجب على كل بلد أن يقوم بتطويرها وتأهيلها وترقيتها لكي تحافظ على نسيجها الصناعي وتدخل إلى الأسواق الدولية بكل حرية. وحاولنا مقارنة النتائج المتحصل عليها مع النتائج التي تحصلنا عليها سابقا لبرامج التأهيل لكل دولة من الدول الثلاثة لمعرفة مدى نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تبنته كل دولة.